

اتهام

المتهمين (بالكسر)	برقم اوراق الدعوى	تاريخ الترافع	نوع الجرم	تاريخ الاصل	اسماء المتهمين (بالفتح)
كم جز مبر. دمشق ٤٦٤	٢٥ مارت ١٢٠١-٢٤	٢ آب ١٢٠	غصب	١٢٠	علي بن احمد ديس من مسجد الانصاب وعلي بن الماس العبيد من القيمرية مقيم بالقبة
١٦٦	٨ حزيران ١٢٠١-١٧٥	٢٣١ رز ١٢٠	سرقة	١٢٠	جيل بن يحيى الدين السالحي ومبد الوهاب ابن حسن ابو عصف من محلة الصالحية
٤٥	١٠ لك ١٢٠٢-٢٥٢	٢٩ رز ١٢٠	نهب	١٢٠	خليل ويوسف ولدا ابراهيم الحداد من قرية القنية التابعة للقبضرة
٢٠٧	١٠ حزيران ١٢٠١-١١٤	٤ آب -	سرقة	-	احمد بن خالد من محلة مسجد الانصاب
٢٠٤	٩ -	-	تصدي للسرقة	-	حسن بن محمد الحضي من باب السريجة ويروى بن عمر الدليمي من الصالحية واسماعيل ابن عبدالقادر الحجازي من الجر كشيعة ومحمود دنيه المعروف بابي راشد من السويقة
٢٠٧	١٠ -	-	سرقة	-	احمد بن خالد سكر وراغب بن امين صالح كلثوم وعبدالسكرو كلهم من مسجدا الانصاب
٢٠٣	١٣ -	-	تعطيل عضو	-	خالد بن جعسه الجوي وعمر بن حسن الدسمالي من الصالحية
٢١٧	٣٠ -	-	تشليح	-	محمد الحسن البالون وفارس العيسى وصالح العصات وديب الشقران واسماعيل بن اخ صالح من عشيرة قصير وصالح المين من حرب الجلفاين جميعهم من قرية تنورة التابعة للقبضرة

ان الاشعار المذكورة اعلاه قد انتهزوا بالجنايات الميئة انواعها اعلاه وقد منحوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة
ايام استبازا من تاريخ اوراق اسماهم كي يطبقوا القانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة تنويفا للمادة ٣٧١ من قانون
اصول المحاكمات الجزائية يشتركون غير مطلقين للحقوق. فية فيستقرون من الحقوق المدنية وتجزى محاكمتهم غيابيا وتجرى اموالهم بالنابها
من لم اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليهم وكل من علم بحسب وجودهم مجبر على الاخبار عنهم كما انه مجبر جميع موظفي الضابطه
المدنية على القاء القبض عليهم وتاديبهم

طبعت وطبعة الحكومة العربية

يؤخذ من اعلانات المحاكم ودوائى الاجراء والتعليق
والاوصاف الرسمية لمحزون قرشا سوريا بصورة
مقطوعة وفرشاة عن كل مطون من الاعلانات
الاهلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشا سوريا في الحاضرة
وه ٧٥ قرشا داخل البلاد السورية وما لا قرش خارجها
في السنة الجديدة في الحاضرة
قرش سوري

دمشق : الخميس ٣٠ محرم الحرام سنة ١٣٣٩ / تصدر مرتين في الاسبوع / وفي ١٦ ايلول سنة ١٩١٩

قرارات المندوب السامي

جاءنا من وزارة الداخلية القرارات
الآتية من المندوب السامي للجمهورية
الترنوسوية في سورية وكيلىكية المبلغه من
الهيئة الترنوسوية في دمشق لرئاسة الوزراء

تحديد دولة لبنان الكبير

ان الجنرال غورو المندوب السامي
للجمهورية الترنوسوية في سوريا وكيلىكيا
وقائد جيش الشرق العام

بعد الاطلاع على القرار الرئيسي
للوشر في ٨ تشرين اول سنة ١٩١٨

ولما كانت فرنسا مجيئها الى سوريا لا
تفي سوى ان تلجح لاهالي سوريا ولبنان ان
يقتنوا امانتهم المشروعة في الحرية والحكم
القائي

ولما كان يجب لتنفيذ ذلك ان تباد
الى لبنان وظائفه الطبيعية كما وخصها بمثلوه

وطالب بها اهلوه وان يكون بوسم لبنان الذي
الشئ هكذا ضمن حدوده الطبيعية ان يواصل
بصفته دولة مستقلة وبمساعدة فرنسا الحطة
التي وضعها بصورة تضمن مصالحه السياسية
والاقتصادية فمن اجل تلك الاسباب

تقرر

المادة الاولى - ينشأ تحت اسم لبنان
الكبير قطر يحتوي على
(١) مقاطعة لبنان الادارية الحالية
(٢) افضية بعلبك والبقاع وورشيا
وحاصبيا كما جاء في القرار رقم ٢٧٩ تاريخ
٣ آب

(٣) اقسام ولاية بيروت الموضحة ادناه
(أ) - سنجق صيدا ماعدا الجزء الذي
منتهى لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية

(ب) - سنجق بيروت
(ت) - قسم سنجق طرابلس الذي يشمل

قضاء عكار جنوبي النهر الكبير وقضاء
طرابلس (مع مديرتي دنياومنيا) وجزء
قضاء حوش الاكراد الواقع جنوبي تخوم
لبنان الكبير الشمالية كما هي موضحة في المادة

الثانية من هذا القرار

المادة الثانية - عينت حدود لبنان
الكبير كما يأتي مع التقفظ بشأن تعديلات
الحدود الجزئية التي تجري فيها بعد
شمالا - خط من مصب النهر الكبير
ينبع النهر الى ملتقاء بوادي خالد على ارتفاع
جسر القدر

شرفا -

خط يفصل وادي خالد والارنط
(نهر العاصي) ويمر بقري مزروعة ارسانة
وحابت وعبيج ويفصل على ارتفاع قرى
بريقا ومطرية. وينتهي هذا الخط حد قضاء
بعلبك الشمالي متجهاً من الشمال الغربي الى
الجنوب الشرقي ثم يندود افضية بعلبك
وحاصبيا ورشيا الشرقية

جنوبا - الحدود الفلسطينية كما قرر في
الاتفاقات الدولية

غربا - البحر المتوسط

يوضع هذا القرار موضع العمل اعتباراً
من اول ايلول سنة ١٩٢٠

على الامن العام ورئيس التفتيش
الاداري ان يقوموا كل بما يخصه بتنفيذ هذا
القرار بيروت في ٣١ آب سنة ١٩٢٠

الامضاء
غورو
(٣)
تحدد مقاطعة المارونين
ان الجنرال غورو المندوب السامي
للجمهورية الترنوسوية في سوريا وكيلىكيا والاند
جيش الشرق العام

هكذا منه لا عمل

الجمهورية الافرنسية
الجلس الحرى للفرقة الثالثة الافرنسية
السكان حالاً بدمشق
حكم باسم الامة الافرنسية
لقد اصدر المجلس الحرى للفرقة الثالثة
الافرنسية المنتم حالاً بدمشق بتاريخ هذا
النهار الموافق ٩ آب سنة ١٩٢٠
باتفاق الآراء بعد سماعه مقررات
وادعاءات مفوض الحكومة حكماً باسم مجيى
الحضرة وسعيد جيدر وعولي قضاني وبخالد
الحكيم ونمضه هارون السورى في المولد والقاطنين
بدمشق وانهم مجرمون باستعمالهم التدابير
المادية وقواهم العقلية بمضادة اعداء الحكومة
وتحييد مشاربيهم وقد حكم المجلس المشار
اليه باتفاق الآراء على المذكورين بمقاب
الموت وانقاء الجعز على املاكهم كافة وفقاً
للمادتين ٢٠٥ و٦٣ من الاحكام العسكرية
والتقانون المورخ في ٩ ايار سنة ١٩١٨ وحكم
ايضاً وفقاً لنص المادة ١٢١ من المجلة المذكورة
والمادة التاسعة من القانون المورخ في ٢٢
فوز ١٨٩٢ بان يحصل من اموال الموالىهم
حالاً وفي المستقبل نفقات الحاكمة كاتالم
وتدفع رأساً الى خزينة الحكومة الافرنسية
ان الحكم الحالي يبدى انفاذه اعتباراً
من هذا النباء الموافق ٩ آب سنة ١٩٢٠ ا.
مبلغ نفقات الحاكمة فهو تسعة وتسعون
فرنكاً

وزير المالية
باعتبار وزارة المالية ان وزير المالية يقبل
الزيارة في مقامه الرسمي كل يوم من الداعة
٥ للساعة ٥ بعد الظهر ماعدا الاثنين والنجس

استقالة
جاءنا من وزارة الداخلية انه استقال
الشيخ فؤاد الخطيب مستشار الخارجية في
١٣ الجاري لتابعة أعماله في الخرطوم فقبلت
استقالته

رزم البريد والرسوم
قرئت في مجلس الوزراء تذكرة وزير
المالية ومفادها ان رئاسة ابلدية في العاصمة
طلبت الى مديرية البرق والبريد بالاعانة عدم
تسليم البضائم الواردة لأصحابها في البريد
تبل ان تستوفي عنها الرسوم المعنية في قانون
الرسوم الجديدة الذي اقروه مجلس المديرين
في ١٨ شباط سنة ١٩٢٠ لاجل سد نفقات
مؤسستي دار الايتام والمقاصد الخيرية ولما
كان ذلك مدعاة لتناقص الايراد بسبب
قلة ورود الاستمة بواسطة البريد فان الوزير
المشارية يطلب اعطاء القرار باستثناء رزم
البريد من الرسم المنوول لاسباب الالية
١ - ان اجرة الرزمة اتني وزنها خمسة
كرويات (وهذا الحد الاعظم لتقل الرزم)
من مصر لدمشق فرسكان وخمسة وسبعون
سائجا ورسوم الجمر لك عن القيمة الخمسة (١١)
في المئة عدا مصاريف النقل فاستمنا خمسة

وعشرين قرشاً عن كل رزمة بحسب قانون
الرسوم الجديدة بضغط التجار لطلب بضائعهم
الى حيفا وغيرها من المناطق ولتفهم هناك
فيضبح حينئذ واردات الكرك والبريد ما
٢ - اذا حصرت جباية الرسوم المذكورة
في البصائع التي ترد باسم التجار فقط وترك
ما يرد بواسطة البريد ما فاما من الرسوم يزداد
ايراد الجرك والبريد مما لان ذوى العلاقة
بهذه الاشياء يفضلون اذ ذاك ارسال
بضائعهم بواسطة البريد كما ان واردات
الجرك تصان من التهرب وغيره من الاسباب
الموجبة لضاياعها ولدى المذاكرة لتراسلها
رزم البريد من الرسوم المعينة في قانون
الرسوم الجديدة الموضح في ١٠ شباط سنة
١٩٢٠ رقم ٢٠١
في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٣٨
وفي ٦ ايلول سنة ١٩٢٠

تعين
عين عدي بك اغر بوز قائم مقام
على وادي العجم وعين خليل رفعت افندي
المحوراني قائم مقام على بهري الشام

انذار
حذفت المراقبة في جريدة سورية
الجديدة الاخبار نشرها بتاتي تبصيات المراقبة
قائمتها فاكتفينا هذه المرة بالانذار على ان
تجري امتعيات القانونة بحقا اذا تكر
منها ذلك (مدير المطبوعات)

ونتم صيدنايا والسلاح
 إلتفتنا وزارة الداخلية ان حمل السلاح
 منما باتا في صيدنايا يوم الموهم في ٢١
 سنة ١٩٠٠ ومن يخالف ذلك تصادر
 نه ويعاقب فوراً
 من مديرية الصحة العامة
 كتب الدكتور السيد رشدي المطار
 سنة ١٩٠٤ من جريدة قتي العرب الصادر
 ١٩٠٤/١٢٠٠ قتلا عن جريدة الفباء ان
 ي الصحة قد عثروا اثناء التفتيش عند
 الباعة في سوق الاعلافين على لحم جبل
 وانهم صادروا ذلك اللحم ورموا به في
 نهر بردى
 فبرانه قد انضغ من تقرير الطبيب
 ل في البلدية ان لحم الجبل المصادر من
 البلدية والذي ثبت عمانية طبيب يعط
 انه المذبح قبل الموت جرت مصادره
 مهزولا لا يصلح للاكل ونقرر اتلافه
 نه حسب الاصول وسلم الى الجلاوذة
 بهمدوح ابن السيد يحيى الماردني ذي
 ١٨٠ السيد امين الفتواي ذي الرقم ٥
 سيد خليل الحلبي ذي الرقم ٦٤ ومأمور
 الصحة السيد محمد ادب الساطي ودفن
 مومر خارج البلدة واما في نهر بردى
 ورد في القاتلة المنشورة سيئة جريدة قتي
 رب المار ذكرها

 الامراض السارية في القطر المصري
 رد: الدنيا من وزارة الداخلية الجدول

الوارد من ادارة الصحة العامة في القاهرة
الى رئاسة الوزراء وقبة الامراض السارية
في القطر المصري خلال الاسبوع المنصرم

٢٢	الجره
٤٠٧	التهاب السحايا
٤٢١٥	الطاعون
٣٠٢٩	الانفلونزا
٩٥٧	التيفويد
٨٣١٤	التيفوس
٣٢٤٣	الجدري

اسعار السحب على باريس
يوم ١٣ ايلول سنة ١٩٢٠

٢	٥٣١	اليرة الانكليزية بالفرنكات
٣٨	٥٤٠	المصرية
٩٠	٢٧١٦	المصرية بالقرش السوري
٣٩٦٧٧٨٠	-	السورية بالقرش المصري

أحكام استئناف الجزاء

بنتيجة المحاكمة الجارية بمحكمة استئناف
جزاء سورية بدعوى اداء الشهادة الكاذبة
لدى المحكمة الاستئنافية اثنا روية دعوى
السرقعة التي اقامها احمد السرمجي على
يوسف شيان ورقياء من طرف المتهمين
القار بن ابراهيم بن احمد تمان ومحمد بن وهبه
كرموشه وعلي بن درويش عبد الله وعبد
الله بن حسين الحاج من قرية حرسنا الذي
ما اثبتوا وجودا في المدة المنوطة لهم بالقرار
الذي تبلموا عن بموجب المادة ٣٧١ من قانون

اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة
 الاتهام الصادرة بمقتضى من حاكم الجزاء المنفرد
 وبعد التدقيقات اللازمة. نصبت ان
 المرقومين
 على الوجه المشروع وان حرر كتبهم مطابقة
 للمادة ٢٠٧ من قانون المحاكمات الجزائية. وقد تيفالها حكم
 عليهم بوضع كل منهم في الحبس مدة ثلاث
 شهور. الا ان احدهم عبد الله رجب عرف
 شهادته الكاذبة. فظهر الحقيقة فبطل الحكم
 فراعاه لسن المادة ٢٠٢ من القانون
 المذكور لتزلي. ثالث من مدة حكوميته
 وضعه في الكورك مدة سنتين فعاد واستطاع
 من الحقوق المدنية. رجب امواله.
 ولاجل ان يكون معا
 هذه الخلاصة ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

بنتيجة المحاكمات الجزائية
 استئناف جراء سوريا بدهوى غصصه. تقود
 المدعين محمود بن حسن علي الكركي وبجي
 الدين بن حسن يونس من الصالحية مرتين
 طرف المتهمين اعارين احمد السعد وازيد
 المطلق وحسين القزح ودياب الحسن وجاسم
 السعد وولد خالد بن عرب. اذ باب القطعين
 بقرية كنف التام القضاء القنيطرة اثبت
 ما اثبتوا وجوداً في المدة المدعى له بالقرار
 الذي تبلغ اربعين زوج السادة ٢١ من
 قانون اصول المحاكمات الجزائية. اذ في مضبطة
 الاتهام الصادرة بمقتضى من حاكم الجزاء
 وبعد التدقيقات اللازمة قد ثبت وتحقق

هكذا عنه الأصل

ان المتهمين المرقومين ارتكبوا جرم غصب نفوذ المدعين بالطريق العام باستعمال الجبر والشدة وان حر كتمهم مطابقة للمادة ٢٢١ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليهم بوضع كل منهم في الكورك مدة ثلاث سنوات واستاقطهم من الحقوق المدنية وحجز اموالهم واملاكهم وادارتها بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة في ١٨ اغسطس سنة ٢٠

نتيجة المحاكمة النيابية الجارية بمحكمة استئناف جزاء سورية بدعوى غصب اشياء المدعين بالطريق العام ومحمود بن احمد عرب وخالد بن قاسم ابو حمدي من طرف المتهمين القارين عكرما بين ابراهيم شهاب وشريف بن خليل شاهين من قرية جبنا الزيت التابعة القنيطرة الذين ما اثبتوا وجودهم في المدة الممنوحة بالقرار الذي تبليغ واخرى بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد وبعد التدقيقات اللازمة ثبت وتحقق ان المتهمين عكرما وشريف ارتكبوا جرم سلب المدسين اشيائهم بالطريق العام باستعمال الجبر والجزاء وتوفيقاً لما حكم عليهم بوضعها في الكورك مدة ثلاث سنوات واستاقطهم من الحقوق المدنية وحجز اموالهم واملاكهم وادارتها بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة في ١٨ اغسطس سنة ٢٠

نتيجة المحاكمة النيابية الجارية بمحكمة استئناف جزاء سوريا بدعوى قتل خضر بن علي الكردي من محلة الضاحية بالشام

من طرف اخيه لأبيه المتهم القاري ابن علي الكردي من محلة المذكورة وانتهت بقرية خفين التابعة القنيطرة الذي ما اثبت وجوده في المدة الممنوحة بالقرار الذي تبليغ واعطى بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد وبعد التدقيقات اللازمة ثبت وتحقق ان المتهم احمد ارتكب جرم قتل اخيه خضر قصداً عن غير عمد وان حركة مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليه بوضعه في الكورك مدة خمسة عشر سنة واستاقطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة في ١٨ اغسطس سنة ٢٠

نتيجة المحاكمة النيابية الجارية بمحكمة استئناف جزاء سورية بدعوى قتل خليل بن امين الحاج طعمة من قرية دورس التابعة بعلبك من طرف المتهم القاري طانيوس عيسى من القرية المذكورة الذي ما اثبت وجوده في المدة الممنوحة له بالقرار الذي تبليغ واعطى بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد في بعلبك وبعد التدقيقات اللازمة قد ثبت وتحقق ان المتهم القاري طانيوس المرقوم قد ارتكب جرم قتل خليل قصداً عن غير عمد وان حركته مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليه بوضعه في الكورك مدة خمسة عشر سنة واستاقطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة واعطى اعلان الكيفية بالجرائد

المرقوم ارتكب مع بقية رفقاءه جرم قتل المندور عبد الكريم دون ان يعلم القاتل الحقيقي من هويتهم مع وجود اسباب مخفية تقديرية وان حركته مطابقة للمادة ١٧٤ و ١٨٠ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليه بوضعه في الكورك مدة ثلاث سنوات واستاقطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة واعطى اعلان الكيفية بالجرائد الحلية ولاجل ان يكون ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة في ١٩ اغسطس سنة ٢٠

نتيجة المحاكمة النيابية الجارية بمحكمة استئناف جزاء سورية بدعوى قتل خليل بن امين الحاج طعمة من قرية دورس التابعة بعلبك من طرف المتهم القاري طانيوس عيسى من القرية المذكورة الذي ما اثبت وجوده في المدة الممنوحة له بالقرار الذي تبليغ واعطى بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد في بعلبك وبعد التدقيقات اللازمة قد ثبت وتحقق ان المتهم القاري طانيوس المرقوم قد ارتكب جرم قتل خليل قصداً عن غير عمد وان حركته مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليه بوضعه في الكورك مدة خمسة عشر سنة واستاقطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة واعطى اعلان الكيفية بالجرائد

ولاجل ان يكن ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة

نتيجة المحاكمة النيابية الجارية بمحكمة استئناف جزاء سورية بدعوى قتل حسين ابن هزيم من قرية الهبيانة التابعة دوما من طرف المتهم القاري سعيد بن محمد ضيف الله من القرية المذكورة الذي ما اثبت وجوده في المدة الممنوحة له بالقرار الذي تبليغ واعطى بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد وبعد التدقيقات اللازمة قد ثبت وتحقق ان المتهم سعيد قد ارتكب جرم قتل القندور حسين رمية بالرصاص عن غير عمد وان حركته مطابقة للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتوفيقاً لما حكم عليه بوضعه في الكورك مدة خمسة عشر سنة واستاقطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة واعطى اعلان الكيفية بالجرائد ولاجل ان يكون ذلك معلوماً للموم صار تنظيم واعتراف هذه الخلاصة في ١٨ اغسطس سنة ٢٠

اعلانات

وضع بمسجدان الزاوية الثانية نصف المائة والسنة والثلاثين دوماً وايضاً ثلثا الحصة من اصل سبعة حصص وثلاث ورع الحصة من كامل ثلاثة الاف وتسماية وتسعة

وتسعين دوماً من اراضي قرية الجدل التابعة حماه التي هي تحت تصرف دندل بن مرعي ومحمود بن محمود وخالد واحد اولاد ابراهيم السليمان المرفعة زاعاً فالأ ثلثا ثمانية الاف قرش فلي الطالب مراجعة ادارة طاب حماه والدلال الماس محمد بفانج لذلك صار اعلان الكيفية

مطروح في المناقصة العلنية تسمى "رئيس المصنعين لديرية المطبوعات لي دمشق فلي من يرغب في المناقصة مراجعة مديرية الواردات والادارة الدولة ولاجله اعلنت الكيفية في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٠

قلت دار المعلمين والحضانة من محلة الشهداء الى البناء الحديث الذي تم ببناءه في مدرسة نموذج المارستان دار المعلمين في ثلاثة صفوف قبل فيها اثنتان من الصفين في المدارس الاجتالية ذات الدتة صفوف والرشد في الصفين وبالفحص لم تكن كذلك من الحضانة ليقبل فيها الاطفال الذين لم يكن سنهم اقل من ثلاث سنوات ولا اكثر من ستة فلي من ارادت الدخول في دار المعلمين ان تراجع مديرية المدرسة المذكورة في كل يوم حتى الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٢٠ بمصرية بالاوراق المبينة والشهادات الشخصية وشهادة التفقيح

هذه امة الفصل